الأمم المتحدة

E/CN.3/2019/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخمسون

٥-٨ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات التجارة الدولية والأعمال التجارية

تقرير مشترك لفريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية، ولجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/٢٠١٨ والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل التقرير المشترك لفريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية، ولجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية. ويُوجز التقرير التطورات الأخيرة في عمل فريق فيسبادن، على نحو ما عُرض في اجتماعه السادس والعشرين، المعقود في سويسرا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ومجالات عمله في المستقبل. ووفقا لطلبٍ تقدمت به اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين، فإن التقرير يتضمن أيضا برنامج عمل لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة وولايتها وإدارتها، وهو يستند إلى نتائج اجتماعها الأول في المكسيك في أيار/مايو ٢٠١٨، الذي نظمته شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة. ويتضمن التقرير أيضا معلومات عن العمل المتعلق بالتصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية، الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وأقره فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية، وعن عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى النظر في النقاط المطروحة للمناقشة في الفرع السادس من التقرير.

* E/CN.3/2019/1.

18-21838X (A) 100119 150119

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير المشترك لفريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية، ولجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية

أولا – مقدمة

١ – في القرار ١٤٤/٤٨، الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية، في دورتها الثامنة والأربعين، في آذار/مارس ٢٠١٧:

(أ) رحبت بتقرير فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية، وهنأت فريق فيسبادن على التقدم المحرز بشأن عدد من المسائل الناشئة؛

(ب) كررت تأكيد أهمية سجلات الأعمال التجارية، وشددت على الحاجة إلى أنشطة لبناء القدرات في هذا المجال لصالح البلدان النامية؛

(ج) أيدت الاقتراح الداعي إلى وضع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية، استنادا إلى المبادئ التوجيهية القائمة، ولا سيما *المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسجلات الإحصائية* للأعمال التجارية للجنة الاقتصادية لأوروبا، ومع مراعاة احتياجات البلدان ذات النظم الإحصائية الأقل تطورا، وذلك بإدراج توجيهات عملية وحالات قطرية تنطبق على طائفة واسعة من النظم الإحصائية؛

(د) طلبت إنشاء لجنة خبراء بتمثيل جغرافي متوازن لها اختصاصات إعداد المبادئ التوجيهية للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية، وتقديم توجيهات بشأن مسائل إحصاءات الأعمال التجارية والإحصاءات الاقتصادية الأساسية، واضعة في اعتبارها استخدام البيانات الإدارية، واختيار الوحدات الإحصائية في سياق العولمة، والمسائل المتصلة بقطاع غير رسمي كبير؛

(هـ) أيدت الاختصاصات المستكملة لفريق فيسبادن.

٢ – ويتضمن هذا التقرير موجزا عن التطورات الأخيرة بشأن أعمال فريق فيسبادن في مجال سجلات الأعمال التجارية (الفرع الثاني)؛ وبرنامج عمل لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة وولايتها وإدارتها بالاستناد إلى نتائج اجتماعها الأول، المعقود في المكسيك في أيار/مايو ٢٠١٨، الذي نظمته شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المقترحة بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية (الفرع الثالث)؛ والعمل المتعلق بالتصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية، الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الفرع الرابع)؛ ومعلوماتٍ مستكملة عن أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات (الفرع الخامس). وترد النقاط المطروحة للمناقشة في الفرع السادس.

ثانيا – الاجتماع السادس والعشرون لفريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية

٣ – فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية[1] هو أحد أفرقة المدن العاملة في إطار اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وهو يوفر منتدى لتبادل الآراء والخبرات في مجال إنشاء السجلات الإحصائية للأعمال التجارية (السجلات الإحصائية) وتعهدها واستخدامها، بما في ذلك المسائل المفاهيمية والمنهجية والممارسات السليمة ذات الصلة بالسجلات، التي تشكل أدوات ذات أهمية في جمع إحصاءات اقتصادية عالية الجودة.

٤ – وقد عُقد الاجتماع السادس والعشرين لفريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية في نوشاتيل، سويسرا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (انظر http://www.wiesbaden2018.bfs.admin.ch/). وضم الاجتماع، الذي استضافه المكتب الإحصائي الاتحادي السويسري، أزيد من ١٠٠ مشارك من ٥٠ بلدا و٧ منظمات دولية، وجرى توفير البث الشبكي المباشر للاجتماع، وهو ما أتاح للأطراف المهتمة متابعة المناسبة عن بعد. وقُدمت التقارير المرحلية القطرية، فضلا عن تقارير من البنك المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي، متبوعة بسبع جلسات مواضيعية. وأتاحت التقارير المرحلية القطرية فرصة للخبراء في مجال السجلات التجارية الإحصائية في جميع أنحاء العالم لتبادل معلومات مستكملة عن مشاريعهم الجارية والمقررة التي تهدف إلى تحسين عمليات إنشاء سجلات الأعمال التجارية وتعهدها واستخدامها. ويرد أدناه موجز للجلسات المواضيعية.

ألف – الجلسات المواضيعية

٥ – **الابتكار في السجلات الإحصائية للأعمال التجاري**: أدّت طلبات المجتمع المتزايدة على المعلومات الاقتصادية، لا سيما بشأن القضايا الناشئة، إلى جانب محدودية الموارد والتقدم التكنولوجي والعولمة الاقتصادية، إلى حفز مكاتب الإحصاء الوطنية على الابتكار في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتشمل المبادرات الجديدة: رسم خرائط السجلات الإحصائية للأعمال التجارية إلى جانب بيانات إدارية أخرى من خلال استخدام واجهات برمجة التطبيقات التي طورتها غوغل؛ وزيادة معدلات الاستجابة، استنادا إلى اكتساب المعرفة؛ وتوفير معلومات متسقة ومنسجمة من خلال سجل إحصائي وطني فريد للأعمال التجارية؛ وتكييف السجلات القائمة مع نماذج جديدة قائمة على التكنولوجيا الجديدة. والثابت في هذه المشاريع الأربعة هو استخدام تكنولوجيا المعلومات، التي يتيح تطورها أداء مهام كان يتعذر حتى التفكير فيها في السابق.

٦ – **النظم المتكاملة للسجلات الإحصائية**: تنكب الدوائر الإحصائية على مسألة كيفية جعل السجلات الإحصائية للأعمال التجارية جزءا من نظام متكامل، وبالتالي زيادة استخدامها إلى أقصى حد بوصفها أصولا من أصول مكاتب الإحصاء الوطنية. والسجلات الإحصائية للأعمال التجارية يمكن استخدامها للربط بين مصادر متعددة للبيانات، وهو ما يتيح سبلا لمعالجة طائفة واسعة النطاق من مسائل السياسة العامة. ويمكن لهكذا تغيير في النهج أن يوسع نطاق النظر إلى السجلات، ليس فقط

(١) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن فريق فيسبادن في تقرير اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين في الوثيقة (E/2017/24-E/CN.3/2017/35) وفي الموقع الشبكي لفريق فيسبادن (https://unstats.un.org/wiesbadengroup/).

بوصفها أدوات لوضع إطار لتحديد العينات، بل وبوصفها أيضا أساسا لتوليد النواتج الإحصائية المستنبطة مباشرة من السجلات نفسها. وتشمل أمثلة البلدان التي تملك سجلات إحصائية متكاملة للأعمال التجارية كندا، حيث قامت هيئة الإحصاء الكندية بدمج سجلها الإحصائي للأعمال التجارية مع سجلات الممتلكات والأشخاص، وهولندا التي ساعد سجلها الوطني على زيادة التكامل عبر بحيرة للبيانات الافتراضية. وتتيح النُظم المتكاملة للسجلات أيضا تحسين تنسيق الدراسات الاستقصائية والتحليل المتعمق لخصائص منظمي المشاريع العاملين في مجال التجارة الدولية.

٧ - **البيانات الإدارية**: تستند السجلات الإحصائية الحديثة للأعمال التجارية إلى الوحدات القانونية المستمدة من مصادر إدارية مثل السجلات التجارية أو نظم إدارة الضرائب الوطنية. بيد أن الهيئات الحكومية الوطنية تحتفظ أيضا بالعديد من أنواع السجلات الإدارية الأخرى التي يمكن أن تكون مفيدة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية وتحسين توقيت السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وتغطيتها وجودتها. ومن خلال الحصول على إمكانية الوصول إلى السجلات الإدارية، وفهم مضمونها واستغلاله، يمكن الوصول إلى دور أساسي معزَّز للسجلات. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى الحصول على إمكانية الوصول إلى البيانات الإدارية التي يمكن تحسينها من خلال تواصل وتعاون أفضل مع مقدمي البيانات الإدارية.

٨ - وقد قُدم نظام ليسوتو العام للسجل الإحصائي للأعمال التجارية كنموذج، حيث أثبت النظام نجاحه في التعجيل باعتماد المفاهيم والهياكل والأدوات الإحصائية من أجل تحسين جودة الإحصاءات الاقتصادية الوطنية. ولهذا يمكن النظر في تطبيق النموذج على بلدان أفريقية أخرى. وتُحسّن عمليات ربط البيانات الجزئية للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية بالمصادر الإدارية والدراسات الاستقصائية من مستوى فهم سلوك الشركات، وهياكل ملكيتها وما لها من أثر على الاقتصاد. وفي هذا الصدد، يمكن النظر للمبادرة العالمية للرموز التعريفية للكيانات القانونية باعتبارها مصدرا إضافيا للدمج في وضع السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، مما يساعد الحكومات على فهم الشركات والروابط فيما بينها على الصعيد العالمي.

٩ - **مصادر البيانات الجديدة**: بإمكان مصادر البيانات الجديدة، بالاقتران مع مصادر البيانات القائمة وما يوازيها من تكنولوجيات جديدة، أن تؤدي إلى تحسين توقيت السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وتغطيتها وجودتها. ففي الوقت الحاضر، تُنتج البيانات رقميا وتُجهز وتُخزن بنفس الطريقة. وعلى سبيل المثال، تُقيد الفواتير الصادرة لأوامر شراء السلع المقدمة على الموقع الشبكي لمشروع تجاري ما رقميا وتخزن آليا في نظام محاسبة قائم على الحوسبة السحابية، ويجري تقاسمها بين النظم رقميا بعد ذلك. ويمكن لذلك أن يُيَسّر على المكاتب الوطنية للإحصاءات جمع البيانات الإحصائية من العديد من المشاريع التجارية.

١٠ - وعلاوة على ذلك، يمكن أيضا استخدام مزيج من تقنيات حصاد البيانات على شبكة الإنترنت، والتنقيب في النصوص والتعلم الآلي لجمع بيانات المشاريع التجارية من أجل السجلات الإحصائية للأعمال التجارية. وسيتطلب ذلك استثمارات في مجموعة متنوعة من المهارات الرفيعة المستوى من جانب المكاتب الوطنية للإحصاءات، نظرا لتعقيد المضمون والتكنولوجيا كليهما. وعلاوة على ذلك، ينبغي لاستراتيجيات الابتكار في مجال البيانات التي تتوخى اتباع أساليب تكميلية على مصادر البيانات

التقليدية منها والجديدة أن تشتمل على تدابير لزيادة الوعي شأن بالقيمة المضافة للابتكار في مجال البيانات في الإحصاءات الرسمية.

١١ - وتوفر منصات تعهيد الجموع، والمسح الشبكي ومختلف مشاريع البيانات المفتوحة فرصا للحصول على بيانات أكثر اكتمالا بشأن مجموعات المؤسسات متعددة الجنسيات. وتشكل المؤسسات متعددة الجنسيات المحركات الرئيسية للاقتصاد العالمي من حيث القيمة المضافة، والتجارة، والعمالة، إلا أن البيانات المتعلقة بمثل هذه المؤسسات يصعُب الحصول عليها باستخدام المصادر التقليدية وحدها، ولذلك فإن هناك حاجة لمصادر البيانات الجديدة والتقنيات الجديدة. وبإمكان جهود التعاون من جانب المنظمات الدولية أن يوفر المعلومات في الوقت المناسب عن التغيرات في هيكل هذه المؤسسات، بما في ذلك الاستثمارات وتصفية الاستثمارات، وعمليات الدمج والاستحواذ، وعمليات الانتقال.

١٢ - **التنميط والعولمة:** انتظام المؤسسات متعددة الجنسيات ضمن سلاسل القيمة العالمية يجعل من الصعب جمع إحصاءات دقيقة عن أنشطتها التجارية، كما أن الأمر يتطلب معلومات مفصلة موثوقة المصدر من أجل إعداد إحصاءات ذات جودة عالية في هذا الشأن. ومن شأن المشاركة المباشرة لمجموعات المؤسسات متعددة الجنسيات أن تحسّن جودة الإحصاءات الاقتصادية المتعلقة بأنشطتها. ويمكن تنظيم المصادر المتعددة للمعلومات الإحصائية ذات الصلة بأعمال مجموعات المؤسسات متعددة الجنسيات (الناجمة عن العديد من الوحدات المختلفة داخل المجموعات، بسبب هيكلها العالمي) واستحداثها من خلال أحدث أدوات التحليل الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، يمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن مواقع مراكز القرار العالمية، التي تُتخذ فيها القرارات الاستراتيجية لمجموعات المؤسسات متعددة الجنسيات، من خلال التعاون بين السجلات الإحصائية الوطنية للأعمال التجارية ومختلف الواجهات البينية لسجل المجموعات الأوروبية، الذي يتعهده المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

١٣ - **جودة وتغطية السجلات الإحصائية للأعمال التجارية:** تتوقف جودة الإحصاءات الاقتصادية توقفا مباشرا على جودة السجلات الإحصائية للأعمال التجارية (لا سيما من حيث التغطية) وذلك إما: (أ) لأن أطر الدراسة الاستقصائية مستمدة من السجلات نفسها؛ أو (ب) لأن إجراءات ربط البيانات الجزئية تستند إلى السجلات. ويمكن تحسين جودة السجلات من خلال اتباع منهجيات أفضل فيما يتعلق بتعداد الأعمال التجارية، وتحسين العلاقات مع مقدمي البيانات الإدارية، وتحسين خدمات ترميز الأنشطة، ووضع برامج لإدارة جودة البيانات.

١٤ - **نواتج السجلات الإحصائية للأعمال التجارية:** بالإضافة إلى الدور الأساسي للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية في إنتاج أطر الدراسات الاستقصائية ومجموعات البيانات المدمجة، باتت تُستخدم بشكل متزايد لإنتاج الأشكال البيانية الإحصائية. وقد ركزت هذه الجلسة على النواتج الإحصائية المستنبطة من السجلات التي كشفت أنْ ليست الأعمال التجارية وحدها التي يمكنها أن تستفيد من استخدام السجلات، بل والعديد من المجالات الإحصائية الأخرى كذلك. وبينت العروض كيف يمكن استخدام بيانات من السجلات لإنتاج النواتج الإحصائية للسجلات. في الماضي، كان استخدام السجلات يقتصر على المستخدمين داخل المكاتب الإحصائية الوطنية؛ وحين تصبح السجلات موردة للبيانات الإحصائية، ستتاح للمستخدمين الخارجيين. ولهذا السبب، ينبغي للسجلات في الوقت الراهن أن تنظر في المسائل المتعلقة بسرية المجاميع الكلية المنشورة وجودة الأشكال البيانية التي تنشرها.

١٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، وبالنظر إلى تزايد أهمية السجلات الإحصائية للأعمال التجارية بالنسبة للسياسات الاقتصادية والحاجة إلى مواءمة هذه الإحصاءات الجديدة على الصعيد الدولي، طلب مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين إعداد مبادئ توجيهية بشأن استخدام السجلات الإحصائية للأعمال التجارية في ديمغرافيا الأعمال التجارية وإحصاءات تنظيم المشاريع. وستتاح هذه المبادئ التوجيهية بحلول نهاية عام ٢٠١٨ (انظر www.unece.org/statistics/publications.html).

باء - الأنشطة الجديدة لفريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال

١٦ - لا توجد حاليا أي منصة موحدة مستكملة لتبادل المعلومات تتضمن معلومات عن الأنشطة الوطنية والدولية في سياق السجلات الإحصائية للأعمال التجارية. وفي حين أن هذه المعلومات تُقدَّم وتُتاح في سياقات مختلفة على المواقع الشبكية للمكاتب الإحصائية والمنظمات الدولية ذات الصلة، فإنها ليست متاحة بصورة مباشرة لكافة الدوائر الدولية لسجلات الأعمال التجارية.

١٧ - ومن أجل تعزيز تبادل المعلومات في دوائر سجلات الأعمال التجارية، سيتم تعزيز صفحة فريق فيسبادن على الموقع الشبكي لشعبة الإحصاءات (https://unstats.un.org/wiesbadengroup/) وتحويلها إلى منصة مركزية لتقديم جميع المعلومات ذات الصلة بسائر دوائر سجلات الأعمال التجارية (أوجه التعاون الدولي، والأفرقة العاملة، والمشاريع الوطنية والدولية، وغيرها).

١٨ - واقترحت المؤسسة العالمية للرموز التعريفية للكيانات القانونية عمل تعاون مع فريق فيسبادن بشأن السبل الكفيلة بإتاحة الوصول إلى سجل بيانات المؤسسة، بما في ذلك بيانات العلاقات، وتُنظم كذلك حلقات دراسية شبكية لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، تجري مناقشة بشأن إتاحة الوصول إلى شبكة منتدى سجلات الشركات، وهي رابطة لسجلات الشركات الدولية (http://www.corporateregistersforum.org)، ومنتدى سجلات التجارة الأوروبية (http://www.ecrforum.org/). ويمكن أيضا لإتاحة هذا المستوى من إمكانية الوصول أن يدعم أنشطة التعريف الفريدة في البلدان التي لا تملك مثل هذه الخدمات بعد، وأن يعزز أنشطة فريق فيسبادن.

١٩ - وسيعقد الاجتماع المقبل لفريق فيسبادن في المكسيك في ٢٠٢٠، وسيستضيفه المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا. ومع إنشاء لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة، سيعمل كل من فريق فيسبادن ولجنة الخبراء معا بطريقة تكاملية بشأن المسائل ذات الصلة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية من أجل النهوض بالعمل في هذا المجال بأكثر الأساليب الممكنة كفاءة وفعالية.

ثالثا - لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة

٢٠ - استجابة لطلب اللجنة بإنشاء لجنة خبراء من أجل إعداد المبادئ التوجيهية الخاصة بسجلات الأعمال التجارية وتقديم التوجيه بشأن المسائل ذات الصلة بالأعمال التجارية وأساسيات الإحصاءات الاقتصادية (E/2017/24 الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٤/٤٨)، نُظم الاجتماع الأول للجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة في مكسيكو في الفترة ٢٣-٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨، واستضافه المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا. وخلال الاجتماع الأول للجنة، قام المشاركون بمناقشة

وصياغة ولاية وإدارة اللجنة ووضعوا برنامج عملها. وأَعدَّ الولايةَ والإدارةَ، الواردتين في المرفق الأول لهذا التقرير، أعضاءُ اللجنة (انظر المرفق الثاني).

٢١ - وكانت إحدى استنتاجات الاجتماع الأول للجنة هي أن التركيز الضيق على السجلات الإحصائية للأعمال التجارية لن يكون استجابة كافية للطلب المتزايد على المعلومات المتعلقة بالأثر متعدد الأوجه للأنشطة ذات الصلة بالأعمال التجارية. واتفقت اللجنة على اتباع نهج شامل إزاء إحصاءات الأعمال التجارية يربط الاقتصاد بالمجتمع والبيئة. وسيتبع هذا النهج، بالنظر إلى نطاقه الواسع، منظورا محوره المؤسسات التجارية بشأن مفاهيم وتعريفات الوحدات الإحصائية، والتصنيفات، والهياكل الأساسية للبيانات، بما في ذلك مؤسسات الأعمال التجارية. ويؤكد هذا المنظور، على وجه الخصوص، على الدور الحيوي الذي يمكن للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية أن تؤديه في تقديم إحصاءات موثوقة من أجل وضع سياسات اقتصادية ومجتمعية وبيئية قائمة على الأدلة، فضلا عن أهميتها في الإنتاج المتسق لإحصاءات عالية الجودة في جميع مجالات الاقتصاد والسياسة العامة. وسيشمل هذا المنظور أيضا بعدا عالميا، يختلف من التوجه ذي المنحى ''المحلي'' تقليديا الذي لا يزال يهيمن على إطار الإحصاءات الاقتصادية في معظم الاقتصادات، كي يعكس أثر التجزيء المتزايد للإنتاج والأهمية الكبيرة والمتنامية للمؤسسات متعددة الجنسيات وفروعها. وسيشمل هذا لمنظور المتمركز على المؤسسات التجارية، الذي يقدم نموذجا لنهج متكامل بشأن إحصاءات الأعمال التجارية، والتجارة والاستثمار، بعدا عابرا للحدود من أجل كفالة إدماج البيانات بشأن أنشطة المؤسسات متعددة الجنسيات الهامة العديدة والمؤسسات التي تعمل أساسا بعقود مع شركات أجنبية.

٢٢ - وبسبب هذا النهج الواسع النطاق إزاء إحصاءات الأعمال التجارية، الذي يشكل فيه اندماجها مع التجارة الدولية عنصرا أساسيا، وافقت اللجنة على تعديل اسمها ليُصبح ''لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة''، من أجل تعزيز التكامل بين إحصاءات الأعمال التجارية والتجارة. بيد أن هذا الإسم لا يشمل جميع الجوانب المفاهيمية والتقنية التي يتسم بها المجال الإحصائي للتجارة الدولية، بما في ذلك بعض جوانب الإطار التنظيمي. وستواصل اللجنة العمل على نحو متكامل مع المجموعات القائمة التي تعالج مواضيع محددة، مثل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية وفريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية. وعموما، ستعتمد اللجنة، في تنفيذ ولايتها، نهجا متكاملا للإحصاءات الاقتصادية يستند إلى منظور محوره المشاريع التجارية.

٢٣ - وينتظم برنامج عمل اللجنة ضمن خمسة مسارات عمل: حيث ستعمل أفرقة العمل التي أنشئت لكل مسار عمل من أجل وضع خطط عمل محددة لفترة أولية مدتها سنتان حتى عام ٢٠٢٠. وتتسم مسارات العمل بالترابط فيما بينها، كما أن أفرقة العمل ستستفيد من (عمل، عند الاقتضاء) بعضها البعض، وستكفل تنسيق أنشطتها.

٢٤ - **فرقة العمل المعنية بالعولمة والرقمنة:** تترأس فرقة العمل هذه كندا. وأعضاء الفرقة هم: أستراليا، وإندونيسيا، والدانمرك، وسويسرا، وفرنسا، والمكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشعبة الإحصاءات. وقد أكدت اللجنة من جديد في جلستها الأولى أن الأولوية بالنسبة لإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة هي أن تقدم المعلومات بشأن الآثار المترتبة على العولمة، لاسيما أثر سلاسل القيمة العالمية، وأثر الرقمنة في بنية الاقتصاد، وأنشطته وأدائه عند تقييمه من حيث

القيمة المضافة، وفرص العمل، والدخل، والاستثمار المباشر الأجنبي، والتجارة الدولية في السلع والخدمات، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

٢٥ - وستركز فرقة العمل، آخذة في الحسبان الدور الرئيسي الذي تؤديه التكنولوجيات الرقمية في تمكين التدفق العالمي للسلع والخدمات، على تعزيز التعاون والاندماج بين البرامج الوطنية والدولية ذات الصلة بالعولمة والرقمنة وستعزز تبلور إطار مفاهيمي متكامل لمسائل العولمة والرقمنة. وستركز كذلك على حل مسائل التصنيف ذات الصلة بالشركات/الوحدات الإحصائية والمنتجات (السلع والخدمات) من أجل دعم الإطار المفاهيمي بشأن العولمة والرقمنة، وعمل البحوث في مصادر البيانات، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية، والبيانات الإدارية، والبيانات الضخمة المتعلقة بالاقتصاد العالمي والرقمي، ودراسة أثر ذلك على الأسعار (بما في ذلك الإنترنت مقابل أسعار الطوب والهاون، وأسعار الاقتصاد التشاركي، وأسعار المنتجات والخدمات الرقمية الجديدة، والقدر الكافي من تكييف الجودة) من أجل تقديم مشورة عملية بشأن كيفية قياس تكييف الجودة بالنسبة للسلع والخدمات الرقمية وكذا مصادر البيانات التي ينبغي استخدامها في ذلك، وإعداد دليل وقاعدة معارف للدعم بشأن الممارسات القطرية.

٢٦ - **فرقة العمل المعنية بالرفاه والاستدامة**: تترأس هذا الفرقة المملكة المتحدة. وأعضاء الفرقة هم: الدانمرك، والولايات المتحدة الأمريكية، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشعبة الإحصاءات. وشددت اللجنة، لدى نظرها في هذا المجال المواضيعي، على أهمية الربط بين إحصاءات الأعمال التجارية والأسر المعيشية وحسابات الاقتصاد الكلي والحسابات القطاعية لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (مثل المياه، والطاقة، والانبعاثات) عن طريق روابط جزئية وكلية، باستخدام البيانات في السجلات الإحصائية للأعمال التجارية. ويغطي الرفاه والاستدامة مجالا واسع النطاق، يشمل العمل اللائق، والأثر البيئي، وأهداف التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان. وستركز فرقة العمل على جوانب من الرفاه والاستدامة من منظور المشاريع التجارية وستحدد الكيفية التي يمكن بها تحسين إحصاءات الأعمال التجارية من أجل تقديم قياس أفضل لأثر أنشطة الأعمال التجارية في المجالات المشار إليها آنفا. وسيجري استكشاف مصادر البيانات المحتملة، بما في ذلك تقارير الاستدامة الصادرة عن الشركات وروابطها بمجموعة أساسية من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

٢٧ - **فرقة العمل المعنية بالسجلات الشاملة للأعمال التجارية**: تترأس فرقة العمل هذه هولندا. وأعضاء الفرقة هم: أستراليا، وتونس، وجامايكا، وجورجيا، ودولة فلسطين، وفرنسا، ومصر، والمملكة المتحدة، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشعبة الإحصاءات. تشكل السجلات الإحصائية للأعمال التجارية العمود الفقري لإنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وفي جميع أنحاء العالم في الوقت الراهن، يتزايد الطلب على إحصاءات الأعمال التجارية المتسمة بالتكامل والاتساق والقابلية للمقارنة بين البلدان والمجالات الإحصائية. وعلاوة على ذلك، يتزايد الاهتمام بظواهر جديدة، بما في ذلك العولمة، والرقمنة، والرفاه، والاستدامة واقتصاد العربة. ولذلك، تزداد أهمية إقامة هياكل أساسية إحصائية شاملة من أجل إنتاج إحصاءات اقتصادية ذات صلة وعالية الجودة. وينبغي للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية أن تواصل الاضطلاع بدور حاسم في تقديم البيانات بشأن هذه التطورات.

٢٨ - وستركز فرقة العمل على جانبين رئيسيين: وضع الإرشادات الملائمة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من أجل جعل سجلات الأعمال التجارية أكثر شمولا، حتى في اقتصاد سريع التغير؛ وتقديم وتعزيز التوجيه بشأن استخدام السجلات الإحصائية للأعمال التجارية من أجل إقامة هيكل أساسي إحصائي موثوق. وبسبب الطبيعة الشاملة لفرقة العمل، فإنها ستعمل بتعاون وثيق مع أفرقة العمل الأخرى.

٢٩ - وستقدم فرقة العمل أيضا المشورة لشعبة الإحصاءات بشأن إمكانية وضع أداة للتجميع والنشر على الصعيد العالمي لإحصاءات التجارة والفروع الأجنبية للشركات بحسب خصائص المشاريع التجارية فيما يتعلق بكل من تجارة السلع وتجارة الخدمات (مع التصدي للتحديات التي تواجهها مكاتب الإحصاء الوطنية، ولا سيما الجودة المتردية للموجود من سجلات الأعمال التجارية ومنهجيات الربط) ووضع سجل عالمي لمجموعات المؤسسات التجارية. واستجابة للمقرر الذي اعتمدته اللجنة في دورتها السادسة والأربعين (انظر E/2015/24، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠٧/٤٦) من أجل التشجيع على ”إنشاء سجل عالمي لمجموعة المؤسسات، وتحقيق التقدم نحو ذلك الهدف، بالاستناد إلى الدروس المستفادة من المشروع المتواصل للسجل الأوروبي لمجموعات الشركات ويأخذها في الاعتبار“، شرعت شعبة الإحصاءات، انطلاقا من المعلومات المتاحة للجمهور، في وضع سجل عالمي لمجموعات المؤسسات لعدد محدود من كبريات المؤسسات التجارية العالمية متعددة الجنسيات. وتعمل شعبة الإحصاءات حاليا أيضا على وضع استراتيجية للتحقق من موثوقية المعلومات فضلا عن إنشاء آليةٍ مستدامةٍ لتعهد واستكمال المعلومات بشكل منتظم.

٣٠ - **فرقة العمل المعنية بديناميات الأعمال التجارية والديموغرافيا وتنظيم المشاريع:** تترأس فرقة العمل هذه المكسيك. وأعضاء الفرقة هم: جورجيا، وكولومبيا، ومصر، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشعبة الإحصاءات. وأكدت اللجنة، في اجتماعها الأول في المكسيك، على الأهمية المتزايدة للإحصاءات الديمغرافية للأعمال التجارية وتنظيم المشاريع والحاجة إلى مواءمة وضع هذه الإحصاءات على الصعيد الدولي بالنسبة للبلدان من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وخارج الاتحاد الأوروبي. كما أن قيام اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنشر *المبادئ التوجيهية لاستخدام السجل الإحصائي للأعمال التجارية الخاص بالإحصاءات الديمغرافية للأعمال التجارية وتنظيم المشاريع*، يقدم توجيهات تتماشى مع دلائل دولية أخرى في هذا المجال، بما في ذلك *المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية* (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ٢٠١٥)، *ودليل إحصاءات ديمغرافيا الأعمال التجارية للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي*، (٢٠٠٧)، *ودليل توصيات سجلات الأعمال التجارية* (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ٢٠١٠).

٣١ - ومن المتوقع أن تنظر فرقة العمل أيضا في الحاجة إلى المواءمة الدولية بالنسبة للبلدان من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمحركات النشاط التجاري، من قبيل الابتكار وتكنولوجيا الاتصالات، والبحث والتطوير، والتجارة الإلكترونية، والعولمة، والعمالة، وتنمية المهارات. وستُجري فرقة العمل تقييما لكل من هذه المجالات المستجدة في الممارسة الوطنية، بما في ذلك التحديات التي تواجه تجميع البيانات، من أجل وضع التوصيات والإرشادات المتعلقة بمواءمة هذه

الإحصاءات. وسيولى اهتمام خاص في التقييم للدور المحوري للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية في الدراسات الاستقصائية والتعدادات.

٣٢ - **فرقة العمل المعنية ببناء القدرات (عدم ترك أي أحد خلف الركب)**: تترأس فرقة العمل هذه دولة فلسطين. وأعضاء الفرقة هم: جنوب أفريقيا، واليابان، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشعبة الإحصاءات. وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية في النظام الإحصائي العام، والفجوة القائمة بين البلدان في استخدام سجلاتها الإدارية في إنتاج ودمج إحصاءات الأعمال التجارية، ستركز فرقة العمل على بناء القدرات من أجل إنتاج السجلات الإحصائية للأعمال التجارية بهدف تحديد ودراسة أفضل السبل الكفيلة بالحد من الفجوة القائمة بين البلدان وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

٣٣ - وتهدف فرقة العمل إلى إدماج الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية في إجراء عمليات التقييم، ووضع مبادئ توجيهية ومواد تدريبية من أجل إنشاء السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وتعهدها وتحسينها. وستجري فرقة العمل تقييما عالميا بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، وعلى أساسه ستضع: موادا وأدواتٍ موحدة لبناء القدرات في مجال وضع السجلات؛ واستراتيجية لتعزيز فوائد السجلات التي يمكن استخدامها في مجال الدعوة لها في البلدان؛ وإطارا لضمان جودة السجلات، الذي ينبغي أن تستخدمه البلدان كأداة للتقييم الذاتي. وفي هذا السياق، قد تستفيد فرقة العمل من أنشطة شعبة الإحصاءات لبناء القدرات فيما يتعلق بإدماج إحصاءات التجارة والسجلات الإحصائية للأعمال التجارية: ستستفيد التقييمات ذات الصلة من الدراسة الاستقصائية العالمية التي أجرتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ بشأن الممارسات الوطنية في مجال الربط بين إحصاءات التجارة وسجلات الأعمال التجارية.

٣٤ - وسيُعقد الاجتماع المقبل للجنة الخبراء في حزيران/يونيه ٢٠١٩ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك من أجل استعراض ومناقشة أفرقة العمل للتقدم الأولي المحرز في تنفيذ برامج العمل وللعمل التكميلي للهيئات الإقليمية والدولية الأخرى بشأن المواضيع ذات الصلة بعمل لجنة الخبراء.

٣٥ - وستقدم لجنة الخبراء، في إطار ولايتها، تقارير تفصيلية منتظمة عن خطة عملها وأنشطتها من أجل أن تنظر فيها اللجنة الإحصائية، بما في ذلك عن التقدم المحرز في تنفيذها. وقد اقتُرح أن تقدم لجنة الخبراء تقريرا إلى اللجنة الإحصائية في عام ٢٠٢٠.

مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية

٣٦ - استجابة لطلب اللجنة الإحصائية (E/2017/24، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٤/٤٨) بـ ”وضع مبادئ توجيهية للأمم المتحدة بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، استنادا إلى المبادئ التوجيهية القائمة، ولا سيما *المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسجلات الإحصائية* للأعمال التجارية للجنة الاقتصادية لأوروبا، ومع مراعاة احتياجات البلدان ذات النظم الإحصائية الأقل تطورا، وذلك بإدراج توجيهات عملية وحالات قطرية تنطبق على طائفة واسعة من النظم الإحصائية“، أعدت اللجنة قائمة بالمسائل التي تحتاج إلى استكمال من خلال التشاور باستخدام شبكة الإنترنت ومزيد من المناقشة خلال اجتماعها الأول في المكسيك وخلال اجتماع مخصص نظم عقب الجلسة السادسة و العشرون

لفريق فيسبادن. ويمكن الاطلاع على قائمة المسائل التي تم تحديدها بوصفها أهم المسائل في إعداد وتعهد إحصاءات الأعمال التجارية في النظم الإحصائية الأقل تطورا ضمن التقرير الموجز لاجتماع اللجنة[٢].

٣٧ - وسيُعمم مشروع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية قصد إجراء مشاورات عالمية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير ٢٠١٩ وسيُقدم كوثيقة معلومات أساسية إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخمسين.

٣٨ - وقد أقرت اللجنة أن الشواغل والاحتياجات في البلدان النامية فيما يتعلق بتعريف وتجميع بيانات جميع الأعمال التجارية تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية للجنة الاقتصادية لأوروبا. واتفقت اللجنة على أن استكمال المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا سيكون محدودَ النطاق حتى يعكس أهم المسائل في البلدان النامية، وأنه ينبغي وضع المزيد من الإرشادات حتى يتسنى التصدي على نحو أكمل وأكثر شمولا للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وستعمل فرقة العمل المعنية بالسجلات الشاملة للأعمال التجارية على وضع تلك المبادئ التوجيهية الشاملة، وذلك بالخصوص من أجل إدراج توجيهات للتعامل مع جميع عناصر القطاع غير الرسمي.

رابعا - التصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية

٣٩ - تُعرَّف التدابير غير الجمركية، من قبيل تدابير الصحة والصحة النباتية، على العموم بأنها تدابير السياسة العامة من غير التعريفات الجمركية العادية التي يمكن أن يكون لها أثر اقتصادي على التجارة الدولية في السلع عن طريق تغيير الكميات المتّجر بها أو الأسعار أو كليهما. وقد زادت أهمية التدابير غير الجمركية في مقابل التعريفات الجمركية بشكل كبير بالنظر إلى أن هذه الأخيرة قد وصلت، إما من خلال جولات متتالية من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، أو من خلال تحرير التجارة من جانب واحد، أو إنشاء اتفاقات التجارة التفضيلية، بلغت مستويات منخفضة جدا. وبما أن تعريف التدابير غير الجمركية يمكن أن يكون واسعا، فلتصنيفه بصورة مفصلة أهمية بالغة في تحسين تحديد مختلف الأشكال التي قد تتخذها التدابير غير الجمركية والتمييز بينها. ومن المهم كذلك أن يكون هناك تصنيف مُعترف به دوليا من أجل كفالة مواءمة جمع البيانات من كل البلدان ومن أجل قابلية المقارنة الدولية لبيانات التدابير غير الجمركية.

٤٠ - وعلى الرغم من أن الأونكتاد بدأ جمع البيانات عن التدابير غير الجمركية في عام ١٩٩٤ وفقا لنظام ترميز تدابير الضوابط التجارية، فقد أنشئ فريق الدعم متعدد الوكالات في عام ٢٠٠٦، بهدف: (أ) تقديم تعريف واضح وموجز للتدابير غير الجمركية؛ و (ب) وضع تصنيف للتدابير غير الجمركية لتيسير عملية جمع البيانات وتحليلها؛ و (ج) استحداث وسيلة فعالة لجمع بيانات التدابير غير الجمركية؛ و (د) وضع مبادئ توجيهية لاستخدام البيانات المجمعة. ويتألف فريق الدعم متعدد الوكالات من المنظمات التالية: الأونكتاد، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

(٢) التقرير الموجز متاح إلكترونيا على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/trade/events/2018/mexico/Summary%20Report%20of%20the%20UN%20Committee_Mexico%20meeting_final.pdf.

(اليونيدو)، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى مراقبين من وزارة الزراعة بالولايات المتحدة، ولجنة الولايات المتحدة للتجارة الدولية، والمفوضية الأوروبية.

٤١ - وفي عام ٢٠٠٨، بعد سلسلة من الاجتماعات والمشاورات، أخرج فريق الدعم متعدد الوكالات مسودة أولى لتصنيفٍ جديد للتدابير غير الجمركية. وفي وقت لاحق، جرى اختبار التصنيف الجديد واستخدامه، على أساس تجريبي، لجمع البيانات عن هذه التدابير في البلدان السبعة التالية: أوغندا، والبرازيل، وتايلند، وتونس، وشيلي، والفلبين، والهند. وبعد هذا الاختبار التجريبي، جرى تحسين مشروع التصنيف أكثر استنادا إلى التعليقات الواردة من البلدان المجربة له وأُطلقت النسخة الأولى للتصنيف الجديد في عام ٢٠٠٩. واستُخدم هذا التصنيف في جمع البيانات عن التدابير غير الجمركية في العديد من البلدان إلى أن قام فريق الدعم بتنقيحه مرة أخرى في ٢٠١٢.

٤٢ - وفي أوائل آذار/مارس ٢٠١٧، قدم الأونكتاد ورقة مقتضبة إلى فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية توضح العمل المتعلق بتصنيف التدابير غير الجمركية، وأساسه المفاهيمي، وتطبيقاته، إلى جانب التصنيفات الواردة في الاستبيان المتعلق بالأسرة الدولية للتصنيفات. وناقش فريق الخبراء التصنيف وقدم تعليقات بشأنه في اجتماعه المعقود في ٦-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٤٣ - وجرى استعراض التصنيف في ضوء المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات من أجل تحسين التصنيفات الإحصائية الدولية، وجرى النظر فيه في ضوء معايير عضوية الأسرة في الدولية للتصنيفات، وعرض في الأخير على معايير الترتيب من أجل تحديد إدراج التصنيف ضمن أسرة التصنيفات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، أيد فريق الخبراء التصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية باعتباره تصنيفا إحصائيا دوليا وأوصى بإدراجه ضمن الأسرة الدولية للتصنيفات الإحصائية. وسيتاح التصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية للجنة باعتباره وثيقة معلومات أساسية.

خامسا - فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية

٤٤ - أنشأت اللجنة الإحصائية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في عام ٢٠١٤ ويتشارك في رئاستها كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية. وتغطي ولاية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية إحصاءات كل من التجارة في البضائع والتجارة في الخدمات، وتهدف إلى زيادة توافر الإحصاءات التجارية وجودتها وقابليتها للمقارنة. وبذلك، فهي تعمل بمثابة القناة المشتركة بين الوكالات للنهوض بالتحسينات في مجال الإحصاءات التجارية، وهي تعمل بالتعاون مع اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي وغيرها من الهيئات العاملة التابعة للمنظمات الدولية، مثل الفرقة العاملة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات، وفريق الخبراء المعني بالجداول الموسعة للعرض والاستخدام التابع لمنظمة التعاون والتنمية، والفرقة العاملة التابعة للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي المعنية بميزان المدفوعات، بما في ذلك عملها المتعلق بإحصاءات تجارة السلع حسب خصائص الشركات، وفريق الخبراء التابع للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي المعني بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية.

٤٥ - وتعمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية من أجل ما يلي: (أ) تقديم معلومات مستكملة وتبادل المعلومات بشأن المسائل المنهجية ومسائل جودة البيانات؛ و (ب) تعزيز شفافية البيانات الوصفية ذات الصلة، ومجموعات البيانات والمنشورات الصادرة حديثا؛ و (ج) النهوض بالمسائل المفاهيمية والتعريفية؛ و (د) تقديم الدعم في مجال استحداث منتجات جديدة. ويشمل عملها المجالات التالية:

- تقديم رؤى متوازنة بشأن مجموعة بيانات التجارة الثنائية في الخدمات (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية)
- تقديم رؤى متوازنة بشأن تجارة البضائع (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
- إعداد قاعدة بيانات عن النقل الدولي وهوامش التأمين (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
- إعداد قاعدة بيانات عن مؤشرات أسعار تجارة البضائع (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
- إعداد قاعدة بيانات عن التجارة في الخدمات حسب طرائق التوريد (منظمة التجارة العالمية)
- تقديم بنود إضافية مُدرجة في قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة (شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة)
- إعداد بيانات تجارة الخدمات حسب خصائص الشركات (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
- وضع تقديرات التجارة في القيمة المضافة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (مشروع الحسابات الدولية والعالمية الكاملة المتعلقة بالبحوث في مجال تحليل المدخلات والمخرجات)

٤٦ - ويلخص هذا التقرير الأنشطة الرئيسية لفرقة العمل على نحو ما نُوقشت في أحدث اجتماع لها (١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)، حيث شملت العمل التعاوني من أجل الحد من أوجه التفاوت في التجارة لدعم تحليل سلاسل القيمة العالمية؛ ووضع دليل بشأن قياس التجارة الرقمية؛ ووضع مجموعة بيانات بشأن التجارة العالمية في الخدمات حسب نمط التوريد، وتنسيق بناء القدرات الإحصائية، وقياس النشاط الاقتصادي للمؤسسات متعددة الجنسيات على الصعيد العالمي.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٩، ستضطلع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية بإجراء تقييم لمدى تعايشها مع الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية بناء على طلب مكتب اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٤ (انظر E/CN.3/2016/24، الفقرة ٤). وستقوم فرقة العمل بتقديم تقرير إلى اللجنة الإحصائية في ٢٠٢٠.

٤٨ - **الحد من أوجه التفاوت في التجارة الثنائية من أجل تحليلات سلاسل القيمة العالمية:** يعلق جميع أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية أهمية كبرى على الحد من أوجه التفاوت كجزء من مجمل الجهود الرامية إلى تحسين جودة البيانات وتيسير استخدامها في

التحليلات. وقد أبلغت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي والمكتب الإحصـــائي للاتحاد الأوروبي عن إحراز تقدم كبير نحو الحد من أوجه التفاوت في التجارة الثنائية في مجال تجارة البضائع ووضع إحصـاءات متوازنة لتجارة البضـائع. وقد أدرجت شـعبة الإحصـاءات أوجه التفاوت في التجارة الثنائية بوصفها بندا دائما في جدول أعمال أنشطتها لبناء القدرات من أجل زيادة الوعي وتيسير المناقشة بشأن الموضوع في البلدان النامية. وما فتئت شعبة الإحصاءات أيضا تجمع بيانات تجارة البضائع حسب بلدان المنشأ الشريكة وشحنة الواردات التي تسهم في الجهود الرامية إلى الحد من أوجه التفاوت. وجرى الترحيب بحرارة بتزايد عدد وكثافة المبادرات الوطنية والثنائية لدراسة أوجه التفاوت والحد منها. وبالإضافة إلى تحسين جودة الإحصـاءات التجارية بصـفة أعم، سـيدعم العمل التعاوني التحسـينات في قياس سـلاسـل القيمة العالمية وكفالة الاتساق على نطاق مختلف المبادرات الإقليمية والعالمية للتجارة في القيمة المضافة.

٤٩ - وأحرزت كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي ومنظمة التجارة العالمية تقدما مماثلا في وضع قاعدة بيانات متوازنة للتجارة في الخدمات في الإصدار السادس من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، من أجل استكمال وتحديث مجموعة البيانات الموجودة في الإصدار الخامس من الدليل. وتطوعت شعبة الإحصاءات لمتابعة فرادى أوجه التفاوت فيما بين البلدان المبلغة.

٥٠ - **قياس التجارة في الخدمات حسـب طرائق التوريد:** أبلغت منظمة التجارة العالمية عن التقدم الذي أحرزته في وضـع قاعدة بيانات دولية تتضـمن مجموعة بيانات تجريبية بشـأن تجارة الخدمات حسـب طرائق التوريد، اســـتنادا إلى مجموعة بيانات خدمات منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية القائمة على معلومات بشأن لحوالي ٢٠٠ اقتصاد، وباستخدام بيانات الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٧ كنقطة انطلاق. وقد استكملت البيانات الناقصة باستخدام مجموعة متنوعة من أساليب التقدير، وبعد ذلك تم تطبيق النهج المبسط لدليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات من أجل وضع تقديرات التجارة في الخدمات المقدمة من خلال الأساليب ١ و٢ و٤. وتتضمن قاعدة البيانات أيضا إحصاءات رسمية وطنية بشـــأن طرائق التوريد، حيثما أتيحت، من أجل زيادة تحســـين التقديرات، بما في ذلك على الصعيد العالمي.

٥١ - وقُدرت التجارة في الخدمات المقدمة عبر الأسـلوب ٣ باسـتخدام بيانات تجارة فروع الشـركات الأجنبية في الخدمات اســتنادا إلى بيانات المكتب الإحصــائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية والبيانات الوطنية، فضــلا عن التقديرات. كما ســتتضــمن مجموعة بيانات منظمة التجارة العالمية بيانات وضَعها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بالتوازي مع وضع بيانات لبلدان الاتحاد الأوروبي، باتباع نهج مماثل. وهنأت فرقة العمل كلا من منظمة التجارة العالمية والمكتب الإحصـــائي للاتحاد الأوروبي على أعمالهما، وأشـارت في الوقت نفسـه إلى أن العديد من القضـايا المنهجية سـتتطلب مزيدا من الاهتمام، ولا سيما إعداد بيانات وطنية أكثر تفصيلا بالنسبة لبعض المتغيرات في مجال إحصاءات فروع الشركات الأجنبية في الخدمات.

٥٢ - **التجارة الرقمية:** تعزز اجتماع فرقة العمل المشـــتركة بين الوكالات المعنية بإحصـــاءات التجارة الدولية في ٢٠١٨ باجتماع فيرق خبراءها غير الرسمي مع ممثلين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والوكالات الدولية لمناقشـــة الإطار المفاهيمي لقياس التجارة الرقمية وتبادل ممارســـات تجميع البيانات الناشئة. وأجرى الفريق نقاشا تفصيليا بشأن المشروع الأول للدليل المقترح بشأن قياس التجارة الرقمية،

الذي يجري وضعه حاليا استجابة للمطالب السياساتية بتقديم مزيد من المعلومات عن التجارة الرقمية، بما في ذلك من مجموعة العشرين ودوائر الإحصاءات الدولية.

٥٣ - ويقدم الدليل إطارا مفاهيميا لقياس التجارة الرقمية، وُضع بالتنسيق مع عمل مماثل بشأن الاقتصاد الرقمي في دوائر الحسابات القومية، فضلا عن توجيهات عملية لتجميع البيانات، استنادا إلى قائمة ممارسات القياس الحالية ودراسات تجريبية في أكثر من ٧٠ بلدا[٣]، فضلا عن المداولات المكثفة مع الخبراء في المحافل الدولية ذات الصلة خلال العامين الماضيين (بما في ذلك اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي، والفرقة العاملة المعنية بإحصاءات التجارة في السلع والخدمات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والفرقة العاملة المعنية بميزان المدفوعات التابعة للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وأسبوع التجارة الإلكترونية الذي ينظمه الأونكتاد.

٥٤ - وتُقدم وثيقة معلومات أساسية ملحقة بهذا التقرير مشروع الإصدار الحالي من الفصل ٢ من الدليل، وتعرض مشروع إطاره المفاهيمي. وعلى النحو الذي اتفق عليه جميع الأعضاء في فرقة العمل، سيكون مشروع الدليل الذي يتألف من الإطار المفاهيمي وممارسات التجميع متاحا بوصفه ''وثيقة قابلة للتعديل'' في الموقع الشبكي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية فضلا عن مواقع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية بما يتيح مواصلة جمع ممارسات التجميع.

٥٥ - **بناء القدرات الإحصائية:** يتمثل أحد أهداف فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في تنسيق بناء القدرات الإحصائية في إحصاءات التجارة فيما بين المنظمات الدولية وبينها وبين المنظمات الإحصائية. ومن أجل مواصلة تيسير تنسيق العرض والطلب على هذه المساعدة التقنية، فضلا عن حشد الموارد، تقترح فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية إنشاء مركز للمساعدة التقنية على الإنترنت. وبإمكان المؤسسات المهتمة في الاقتصادات النامية مثل المكاتب الإحصائية الوطنية، أو المصارف المركزية أو الوزارات أن تقدم طلباتها وأولوياتها من المساعدة التقنية، بالإضافة إلى طلب الإرشادات المنهجية من الخبراء عبر شبكة الإنترنت. ووافقت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية على مواصلة بحث الكيفية التي يمكن بها تفعيل ذلك بكفاءة بما يوجد من نظم في فرادى المنظمات الدولية، وتقييم الآثار المترتبة على الموارد.

٥٦ - **قاعدة البيانات التحليلية المتعلقة بفرادى المؤسسات متعددة الجنسيات وفروعها:** عُرض تقرير عن التقدم المحرز بشأن وضع قاعدة البيانات التحليلية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بفرادى المؤسسات المتعددة الجنسيات وفروعها. والهدف من وراء إنشاء قاعدة البيانات هو التصدي للنقص الحالي في المعلومات عن المؤسسات متعددة الجنسيات، من خلال تقديم إحصاءات عن حجم ونطاق أنشطتها الدولية، وباستخدام أساليب ومصادر بيانات مبتكرة (بما في ذلك استخراج

(٣) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٧) ''قياس التجارة الرقمية: نحو إطار مفاهيمي'' (Measuring Digital Trade: Towards a Conceptual Framework)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - صندوق النقد الدولي (٢٠١٧) ''قياس التجارة الرقمية: نتائج الدراسات الاستعراضية التقييمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ صندوق النقد الدولي'' (Measuring Digital Trade: Results of OECD/IMF Stocktaking Survey)، ورقة قدمت في اجتماع اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي المعقود في الفترة ٢٤-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، باريس.

البيانات من الإنترنت وتحليل النصوص)، ودمجها مع المصادر التقليدية للإبلاغ المالي، ستوفر قاعدة البيانات؛ (أ) سجلا لهياكل المؤسسة الأم – المؤسسة الفرعية في المؤسسات متعددة الجنسيات، و (ب) مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، باستخدام بعض المؤسسات متعددة الجنسيات المحددة، فضلا عن البلدان التي تعمل فيها هذه فروعها، لتكون بمثابة نموذج؛ و (ج) أداة رصدٍ تهدف إلى إتاحة تدفق المعلومات في الوقت المناسب بشأن عمليات إعادة هيكلة المؤسسات متعددة الجنسيات من أجل المساعدة في أعمال المجمّعين الوطنيين للبيانات. ويشكل التعاون الدولي، ولا سيما بين السجل الأوروبي لمجموعات الشركات ونظام الإنذار المبكر للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، أساس النهج الشامل، بما في ذلك التعاون المكثف مع المكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية من أجل دعم المصادقة على صحة النتائج، وكفالة كون المعلومات مفيدة إلى أقصى حد ممكن للإحصائيين الوطنيين في جهودهم لتنميط المؤسسات متعددة الجنسيات.

٥٧ – وأشارت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إلى أن العمل التكميلي متواصل في الشعبة بشأن تجميع سجل المجموعة العالمية للشركات الذي صدر تكليف بشأنه عن اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٥ (E/2015/24، الفصل أولا–جيم، القرار ١٠٧/٤٦).

٥٨ – **التصنيفات وجداول التناظر** – ناقشت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية العديد من المسائل المتعلقة بالتصنيفات، بما في ذلك التعامل مع العملات المشفرة والعملات المعدنية كعملات قانونية.

٥٩ – وفيما يتعلق بالتعامل مع العملات المشفرة، أحاطت فرقة العمل علما بمشروع مقترح طرحه صندوق النقد الدولي لتصنيف هذه العملات باعتبارها مواد ثمينة (أصول غير مالية منتجة) وما يترتب على ذلك من معاملة العملات المشفرة في الإحصاءات التجارية (كسلع)، واتفقت على أن مواصلة الدراسات أمر لازم، بما في ذلك بالتعاون مع قسم الحسابات القومية التابع لشعبة الإحصاءات في نظام الحسابات القومية.

٦٠ – وفيما يتعلق بالتعامل مع التجارة في العملات المعدنية باعتبارها عملة قانونية، اقترحت شعبة الإحصاءات إنشاء تقسيم وطني لرمز النظام المنسق ٧١١٨,٩٠ على الرقم–٨ من أجل التمييز بين العملات المعدنية للعملة القانونية المصنوعة من الذهب أو معادن نفيسة، ”غير المتداولة فعليا“، وإدراج هذه الأخيرة في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، وهو المقترح الذي أيدته فرقة العمل.

٦١ – وفيما يتعلق بإنجاز جداول التناظر، أبلغت شعبة الإحصاءات أنها ستشرع في إجراء مشاورات بشأن مشروعها لجداول التناظر فيما يتعلق بالتصنيفات الواردة في إصدار عام ٢٠١٢ من النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها (إصدار ٢٠١٢)، والتصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات، وتصنيف الفئات الاقتصادية الواسعة (التنقيح ٥)، وعن اعتزامها توسيع نطاق هذا العمل ليشمل سنوات أخرى، بما في ذلك إصدار عام ٢٠١٧ من النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها. وستعمم شعبة الإحصاءات أيضا مقترحا بإجراء تنقيح خامس للتصنيف الموحد للتجارة الدولية بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية تحضيراً لإصدار عام ٢٠٢٢ الوشيك من النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها (إصدار ٢٠٢٢).

سادسا – النقاط المطروحة للمناقشة

٦٢ - اللجنة الإحصائية مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) الإحاطة علما بالتقدم المحرز في عمل فريق فيسبادن المعني بالسجلات التجارية؛

(ب) إقرار اسم وولاية وإدارة لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة؛ والنظر في مسارات العمل المقترحة لأفرقة العمل التابعة للجنة؛ والإحاطة علما بالاقتراح الذي يدعو اللجنة إلى تقديم تقرير إلى اللجنة الإحصائية في ٢٠٢٠؛

(ج) إقرار مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، وتشجيع البلدان على استخدام تلك المبادئ التوجيهية في إنشاء وتعهد سجلاتها الإحصائية للأعمال التجارية، والطلب إلى لجنة الخبراء أن تضع برنامجا لبناء القدرات بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية؛

(د) إقرار التصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية لجمع البيانات في جميع البلدان والإبلاغ عن بيانات التدابير غير الجمركية القابلة للمقارنة دوليا؛

(هـ) الإحاطة علما بأنشطة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية.

مرفق الأول

ولاية وإدارة لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة

ألف – الولاية

١ – لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة هي كيان إحصائي تابع للجنة الإحصائية في الأمم المتحدة وستُكلف، في الدورة الخمسين للجنة الإحصائية، بتوفير التنسيق والتوجيه من أجل وضع إحصاءات الأعمال التجارية والإحصاءات ذات الصلة بها. وتقدم هذه الإحصاءات معلومات عن هيكل الأعمال التجارية ونشاطها الاقتصادي وقدرتها التنافسية وأدائها. وفي هذا الصدد، لا بد من التشديد على قدرة لجنة الخبراء على التصدي لتحديات جديدة والاستجابة لاحتياجات السياسة العامة والمستخدمين، بما في ذلك ما يتعلق بالعولمة، والرقمنة، والرفاه، والاستدامة. وستتّبع لجنة الخبراء نهجا واسع النطاق فيما يتعلق بإحصاءات الأعمال التجارية، التي يشكل إدماجها مع التجارة الدولية عنصرا أساسيا في تجميعها. ولذلك فإن دمج التجارة الدولية في اسم اللجنة وولايتها يرمي إلى تشجيع التكامل بين إحصاءات الأعمال التجارية والتجارة وتعزيزه، وذلك على الرغم من أنه لا يُغطي جميع الجوانب المفاهيمية والتقنية التي تسم المجال الإحصائي للتجارة الدولية، بما في ذلك بعض جوانب الإطار التنظيمي.

٢ – وسيمكن هذا النهج الواسع النطاق من تحديد فئات الشركات والتفريق بينها، مثل الشركات المصدرة/غير المصدرة، والمملوكة للأجانب/المملوكة محليا، والمعتمدة على السوق/غير المعتمدة على السوق، في السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، وبالتالي، فإنه يتطلب وضع الإرشادات وأفضل الممارسات في المجالات التالية: التنميط الاقتصادي؛ والتصنيفات؛ ومصادر البيانات المتعلقة بالأعمال التجارية؛ وسجلات الأعمال التجارية؛ وإدارة البيانات. وينبغي لهذا النهج أيضا أن يُقدم الأدلة ويدعم التحليل في مجالات أخرى، مثل البحث والتطوير، وأنشطة الابتكار، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقياس مؤشرات الأسعار، وأنشطة المسؤولية البيئية والاجتماعية للأعمال التجارية.

٣ – ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ستعتمد لجنة الخبراء نهجا متكاملا للإحصاءات الاقتصادية يتمركز على منظور محوره المشاريع التجارية في تنفيذ ولايتها. ويدعو اتباع نهج متكامل بشأن الإحصاءات الاقتصادية إلى ما يلي: استخدام نظام الحسابات القومية بوصفه الإطار المفاهيمي المنظم للإحصاءات الاقتصادية؛ واعتماد الترتيبات المؤسسية الملائمة بوصفها بيئة مواتية لتحقيق التكامل؛ واستخدام عملية متكاملة لإنتاج الإحصاءات استنادا إلى سجلات موحدة؛ واستخدام تعريفات وتصنيفات موحدة؛ وإدماج مصادر البيانات المسحية والإدارية[(١)]. وعلى الرغم من أن نظام الحسابات القومية سيكون هو الإطار التنظيمي المركزي المستخدم في تحديد وحدات الأعمال التجارية، تجدر الإشارة إلى أن أطرا أخرى، ولا سيما تلك التي تُستخدم في مجال إحصاءات ديمغرافيا الأعمال التجارية وتنظيم المشاريع، والتي تشكل فيها مفاهيم مثل الولادات والوفيات والزيجات عناصر أساسية فيها، ستشكل جزءا مهما من هذا النهج المتكامل. ويعني اتباع نهج متكامل إزاء الأعمال التجارية وإحصاءات التجارة أن تجميعها متكامل

(١) انظر ”المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة“، منشورات الأمم المتحدة ٢٠١٣، رقم المبيع A.12.XVII.7.

ومتسق، إلى أقصى حد ممكن، مع الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية – الديمغرافية والبيئية والمتعددة المجالات[٢].

٤ – وفي هذا السياق الأوسع للإطار المتكامل للإحصاءات الاقتصادية، يتمثل هدف لجنة الخبراء في تعزيز إحصاءات الأعمال التجارية الأساسية، اللازمة للتحسين الشامل للإحصاءات الاقتصادية وللاستجابة للاحتياجات الناشئة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سيركز برنامج عمل لجنة الخبراء على المجالات الاستراتيجية الخمسة التالية:

(أ) التنسيق: كفالة التنسيق والاندماج والتكامل بين البرامج في الأعمال التجارية والإحصاءات التجارية التي تضطلع بها المنظمات الدولية والبلدان وتقديم رؤية استراتيجية في هذا المجال؛

(ب) المنهجية والمفاهيم: النهوض بالعمل المنهجي والمفاهيمي في إحصاءات الأعمال التجارية والتجارة من خلال تحديد المسائل التي يتعين التصدي لها وإعطائها الأولوية، وإنشاء الآليات المناسبة لمعالجة تلك المسائل، ورصد التقدم المحرز، واستعراض الحلول المقترحة، وتقديم توصيات إلى اللجنة الإحصائية لإقرارها؛

(ج) بناء القدرات: تعزيز تنفيذ أحدث المعايير الإحصائية الدولية وأفضل الممارسات في إحصاءات الأعمال التجارية والتجارة في البلدان من خلال صياغة استراتيجيات التنفيذ المتكامل وعلى نطاق المنظومة، متى أمكن ذلك؛

(د) البيانات: التشجيع على وضع وتحسين نظم البيانات والمعلومات ذات الصلة بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بما يتماشى مع المعايير الإحصائية الدولية والتوصيات والمشورة الدولية بشأن المجالات الجديدة للتحسين، حسب الاقتضاء، من قبيل البيانات الضخمة؛

(هـ) الاتصالات/الترويج والاستجابة الإحصائية بشأن المسائل المستجدة: التعامل مع مستخدمي إحصاءات الأعمال التجارية والتجارة (على سبيل المثال، في الأوساط الأكاديمية، والأعمال التجارية، والقطاع الحكومي)، ولاسيما في العالم النامي، بغية تشجيع استخدام الإحصاءات وتحديد المجالات الناشئة؛ والانخراط بشكل بارز في جدول الأعمال الدولي من خلال صياغة استجابة إحصائية منسقة انطلاقا من دراسة لإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة، وبخاصة في المجالات ذات الأولوية العالية، مثل العولمة، والرقمنة، والرفاه، والاستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥ – وينبغي للجنة الخبراء أن تحدد، عند وضع برنامج عملها، أحسن السبل الواعدة من أجل تعزيز توسيع وتكامل الأعمال التجارية، ولا سيما من خلال الإحصاءات التجارية، من أجل زيادة جودة وجدوى الإحصاءات الرسمية فيما يتعلق باحتياجات المستخدمين.

٦ – وتضطلع لجنة الخبراء بمهمة شاملة في تقديم مجمل الرؤية والتنسيق وتحديد الأولويات والتوجيه في مجال إحصاءات الأعمال التجارية والتجارة وإدماجها. وستكفل لجنة الخبراء أن تعمل على نحو متكامل مع المجموعات القائمة أو الجديدة التي تغطي إحصاءات الأعمال التجارية والتجارة، وأنها ستقوم أيضا بتنسيق أنشطتها ونتائجها مع الأفرقة والهيئات ذات الصلة، مثل تلك التي تعمل في مجالات الحسابات

(٢) اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ”تصنيف الأنشطة الإحصائية، التنقيح ١“، ٢٠٠٩.

القومية والإحصاءات الاقتصادية الأخرى، وإحصاءات العمالة وغيرها من الإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية، والإحصاءات البيئية والمتعددة النطاقات.

٧ - وستقدم اللجنة، في إطار ولايتها، تقارير مفصلة بصورة منتظمة عن خطة عملها، بما في ذلك أنشطتها حتى تنظر فيها اللجنة الإحصائية وتُبلغ عن التقدم المحرز في تنفيذها.

باء - الإدارة

٨ - يبيّن الرسم البياني أدناه العناصر الرئيسية لترتيبات الإدارة. ويسير وصف الإدارة وفقا للرسم البياني ويغطي الوظائف والأدوار والمسؤوليات الإدارية المنوطة بمختلف المجموعات والمنظمات المعنية. وتمثل المربعات الواردة داخل الإطار الكبير المظلل هيئات لجنة الخبراء أو المشاريع الواقعة تحت مسؤولية لجنة الخبراء. وتُعرَض أفرقة الخبراء التقنيين وأفرقة المدن خارج الإطار المظلل، متى أُنشئت من جانب هيئات أخرى غير لجنة الخبراء وكان لها هيكلها الخاص للإدارة والإبلاغ. بيد أنه عندما تتداخل برامج هذه الهيئات مع برنامج عمل لجنة الخبراء، يمكن لهذه الأخيرة أن تنسق مع هذه الهيئات الخارجية حسب التكليف الصادر عن اللجنة الإحصائية.

اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة

٩ - اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة هي الكيان الذي ينشئ لجنة الخبراء، ويوافق على ولايتها وبرنامج عملها ويرصد تقدم عملها.

لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة

١٠ - لجنة الخبراء هي هيئة حكومية دولية تقودها البلدان، وتضم أعضاء من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، وهي مسؤولة عن الاضطلاع بالولاية المبينة في الفرع ألف أعلاه. كما أن لجنة الخبراء مسؤولة عن إبلاغ اللجنة الإحصائية عن التقدم المحرز في برنامج عملها.

هيكل إدارة لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة

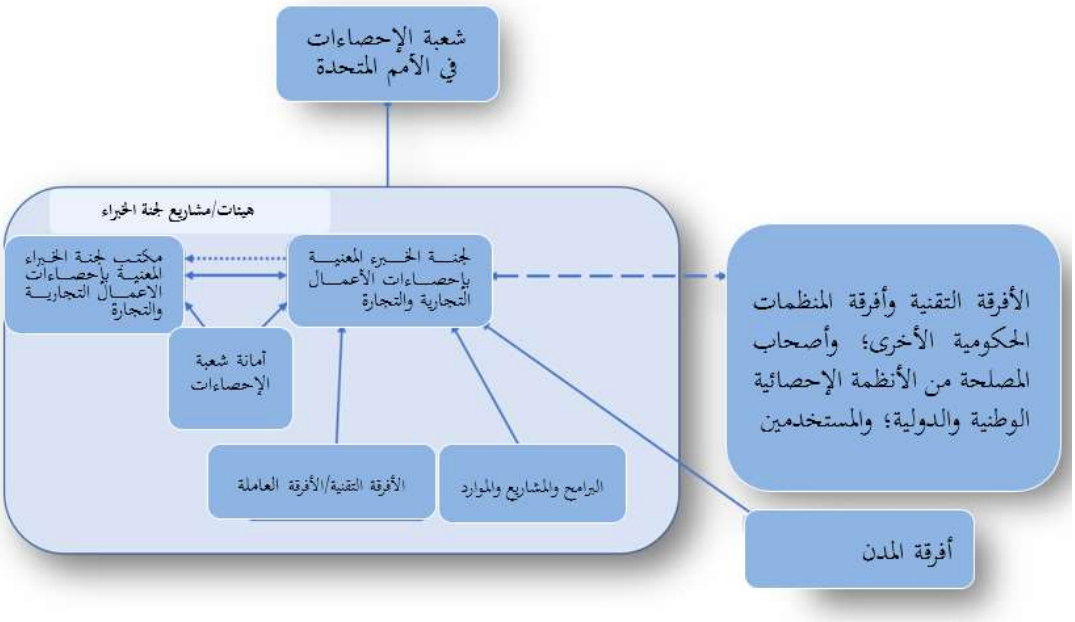

١١ - ستضطلع لجنة الخبراء، في إطار كل مجال من مجالات برنامج عملها، بأنشطة محددة تشرك فيها ما يوجد من أفرقة المدن و/أو غيرها من أفرقة الخبراء، وتنشئ أفرقة تقنية جديدة حسب الحاجة لتنفيذ أنشطتها. وفيما يتعلق بالمشاريع الكبيرة، مثل وضع أو استكمال أو تنفيذ معايير دولية، قد يكون من الضروري وضع أطر إدارة المشروع حتى تعتمدها اللجنة.

١٢ - وبصفة عامة، ستضطلع لجنة الخبراء بالمهام التالية بشأن البرامج التي تندرج في نطاق مسؤوليتها، وهي:

(أ) التخطيط الاستراتيجي والبرمجة والرصد: وضع ورصد إطار استراتيجي متعدد السنوات وبرنامج عمل سنوي للجنة الخبراء يعكسان أولوياتها وأهدافها المتواصلة، بما في ذلك ما يلي: تقديم التوجيه الاستراتيجي لأنشطتها؛ وكفالة التنسيق التكاملي والسليم لأنشطتها؛ والاتفاق على ترتيبات الإدارة؛ وصياغة خطط عمل الأفرقة التقنية والمشاريع، بما في ذلك استراتيجيات الاتصالات والميزانيات؛ وإسناد مهام أفرقة الخبراء التقنيين وأفرقة منظمات حكومية دولية أخرى أو التفاوض بشأنها؛ وتتبع التقدم المحرز وكفالة الاستعراض الكافي والفعال للمسائل التقنية

(ب) الإبلاغ: تقديم تقارير إلى اللجنة الإحصائية بشأن خطط العمل والمشاريع التي تشملها ولايتها؛ وتلقي تقارير منتظمة من الأفرقة التقنية؛ والاتصال مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك إدارة توقعاتهم وكسب دعمهم؛

(ج) تعبئة الموارد: كفالة حصول خطط العمل والمشاريع على الموارد الكافية؛ وجمع الأموال من مصادر خارجية، حسب الحاجة، في حالة المشاريع الخاصة؛ والتوصية بقوام الموظفين للمشاريع؛ ورصد الميزانيات النقدية والعينية.

١٣ - وسيكون التمثيل رفيع المستوى ضروريا لكفالة الدور الاستراتيجي للجنة في تحديد الأولويات، وتقديم خطة لإجراء البحوث، واتخاذ قرارات بشأن المعايير ووضع رؤية استراتيجية.

١٤ - وسيتألف أعضاء اللجنة من ممثلين رفيعي المستوى من الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية ممن يتوفرون على الخبرة في مجال إحصاءات الأعمال التجارية والتجارة. وعلاوة على ذلك، سيتم اختيار الأعضاء من أجل كفالة تمثيل إقليمي منصف.

١٥ - وبالنظر إلى الطائفة الواسعة من المواضيع التي تتناولها لجنة الخبراء، فضلا عن الحاجة إلى إبقاء حجم لجنة الخبراء سهلة الإدارة من أجل كفالة مناقشة متعمقة، سيضم أعضاء لجنة الخبراء نحو ٣٠ ممثلا من الدول الأعضاء والمنظمات. وتبعا للموضوعات المدرجة على جدول أعمال اللجنة، يجوز أن يُدعى خبراء متخصصون إضافيون من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من أجل المشاركة في مشاريع لجنة الخبراء وأفرقتها التقنية.

١٦ - ويتم تعيين الأعضاء في لجنة الخبراء لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

١٧ - وتعقد اللجنة اجتماعا وجاهيا مرة واحدة في السنة. وفي الظروف الاستثنائية، يمكن أن تُعقد اجتماعات وجاهية مخصصة. وأما في فترات ما بين الاجتماعات، فستكون المناقشات الإلكترونية هي الأسلوب المفضل لعقد المشاورات.

الرئيس

١٨ - ستنتخب لجنة الخبراء، من بين أعضائها، رئيسا لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويتمثل دور الرئيس في القيام، بالتعاون الوثيق مع المكتب والأمانة، بوضع إطار استراتيجي متعدد السنوات وبرنامج سنوي لعمل لجنة الخبراء، ورصد التقدم المحرز في مختلف عناصر البرنامج ووضع جدول أعمال الاجتماعات.

١٩ - وسيمثل الرئيس لجنة الخبراء في الاجتماعات الدولية، وسيضطلع بدور رئيسي في الترويج لأعمال الدوائر الإحصائية والاتصال بشأنها مع غيرها من الدوائر، ولا سيما الدوائر العلمية، والأكاديمية، والتجارية، ودوائر وضع السياسات. وينبغي لها أو له أن يُشرك مختلف أصحاب المصلحة وأن يسعى للحصول على الدعم لفائدة مشاريع اللجنة.

المكتب

٢٠ - يُشكل المكتب، الذي سيعمل بموجب السلطة المفوضة إليه من لجنة الخبراء، من أجل مساعدة اللجنة في الإدارة اليومية لبرنامج عملها والمشاريع المندرجة تحت مسؤوليتها. وتُنظم هذه الأنشطة والمهام بحسب أفرقة العمل، التي يُعين أعضاء من المكتب ليتولوا قيادتها. وسترفع تقارير عن القرارات التي يتخذها المكتب بموجب السلطة المفوضة له إلى لجنة الخبراء التي فوضته.

٢١ - وسيضطلع المكتب، بموجب السلطة المفوضة إليه من اللجنة، بالأنشطة والمهام المتصلة بالتنسيق، والتطوير المنهجي، والبيانات وإدارة البيانات، وبناء القدرات الإحصائية، والترويج والاستجابة الإحصائية بشأن المسائل المستجدة بما يتماشى مع خطط العمل والمشاريع المندرجة ضمن ولايته.

٢٢ - وسيتألف مكتب لجنة الخبراء من أعضائها على مستوى كبار الموظفين في المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية. وسيضم المكتب الرئيس، والأمانة، وكبار الموظفين من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الذين أقرتهم لجنة الخبراء من بين أعضائها لفترة ثلاث سنوات. وسيكون أعضاء لجنة الخبراء الذين يقودون أفرقة عملها أعضاء في المكتب. ويجوز للرئيس أيضا أن يدعو خبراء آخرين، ورؤساء أفرقة المدن وأفرقة الخبراء، إلى المشاركة في اجتماعات المكتب.

الأمانة

٢٣ - أمانة لجنة الخبراء ومكتبها سيكونان هما شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وستتلقى الأمانة، التي ستكون المصدر الرئيسي للدعم اللوجستي والإداري للجنة الخبراء، التوجيه بشأن هذا الدعم من لجنة الخبراء ومكتبها. ومن بين المهام الفنية والإدارية التي ستضطلع بها الأمانة ما يلي:

(أ) التشاور مع البلدان و/أو الاجتماعات الإقليمية وغيرها من اجتماعات الخبراء بشأن الجوانب الموضوعية الكبرى لبرنامج عملها، مثل المعايير المنهجية؛

(ب) إدارة الموقع الشبكي للجنة الخبراء؛

(ج) إعداد المراسلات مع أعضاء اللجنة الإحصائية والمكاتب الإحصائية الوطنية؛

(د) إعداد التقارير المقدمة إلى اللجنة الإحصائية نيابة عن لجنة الخبراء ومكتبها؛

(هـ) تقديم غير ذلك من الدعم الفني والإداري إلى لجنة الخبراء ومكتبها، حسب الاقتضاء.

الأفرقة التقنية/أفرقة العمل

٢٤ - ستدعو لجنة الخبراء لاجتماعات الأفرقة التقنية/أفرقة العمل لتنفيذ برنامج عملها و/أو لدعم مشاريع محددة، من قبيل ما يتعلق بالمسائل المعيارية والمنهجية. وستكون هذه الأفرقة هيئات تابعة للجنة الخبراء، وعلى هذا النحو، فإنها ستندرج ضمن إدارتها وتنسيقها العامين. وستتألف أفرقة العمل، التي ستنشأ داخل لجنة الخبراء من أجل معالجة مواضيع محددة وبعمر محدود (سنتان عموما)، من أعضاء لجنة الخبراء الذين يعربون عن اهتمامهم بالانضمام إلى أفرقة العمل.

٢٥ - ويمكن للأفرقة التقنية أن تضم خبراء في إحصاءات الأعمال التجارية والتجارة من غير أعضاء لجنة الخبراء. ويُعين هؤلاء الخبراء من لدن مكتب لجنة الخبراء. وتجب مراعاة التمثيل الإقليمي المتوازن والملائم فيما بين أعضاء هذه الأفرقة التقنية. ولا يمكن إنشاء الأفرقة التقنية إلا إذا كانت الأفرقة القائمة لا تستطيع تقديم الدعم التقني اللازم، وسيترأسها أحد أعضاء المكتب. وينبغي أن تكون آماد حياة الأفرقة التقنية محدودة وأن تركز على مسائل مختارة.

أفرقة المدن

٢٦ - يمكن إشراك أفرقة المدن القائمة في العمل على برامج ومشاريع محددة تحت مسؤولية لجنة الخبراء. وتقوم لجنة الخبراء، مع مراعاة طابع وولاية هذه الأفرقة وفي حدود ولايتها، بتنسيق برنامج عملها مع هذه الأفرقة، حسب التكليف الصادر عن اللجنة الإحصائية.

٢٧ - وينبغي الاتفاق على مهام لمسؤوليات محددة بين هذه الأفرقة ولجنة الخبراء. وتصاغ صلاحيات للمهام المتعلقة بالبرامج والمشاريع بالتنسيق مع كل فريق خبراء على حدة. وينبغي أن تشمل هذه الصلاحيات المواصفات المتعلقة بالمنجزات المستهدفة، والجداول الزمنية، وترتيبات العمل لرصد المناقشات التقنية وتقديم تقارير تتضمن توصيات إلى لجنة الخبراء. وتقدم أفرقة المدن تقارير إلى لجنة الخبراء عن المهام والمسؤوليات المتفق عليها مع لجنة الخبراء.

الخبراء التقنيون والأفرقة المشتركة بين الوكالات والأفرقة التابعة للمنظمات الحكومية الدولية

٢٨ - تعمل لجنة الخبراء على التنسيق مع أفرقة الخبراء التقنيين الأخرى ذات الصلة والأفرقة من غيرها من المنظمات الحكومية الدولية القائمة سلفا والتي لها ولايتها وإدارتها وهياكل الإبلاغ الخاصة بها. ومن بين هذه الأفرقة الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية التابع له، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية، ولجنة ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي، والفريق الاستشاري التقني المعني بالإحصاءات الاقتصادية التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والفريق التوجيهي للبرنامج الإقليمي للإحصاءات الاقتصادية التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وفيما يتعلق بمجالاتٍ في برامج عمل الأفرقة المذكورة آنفا التي تقع داخل نطاق عمل لجنة الخبراء، ستربط لجنة الخبراء الاتصال بهذه الأفرقة بغية كفالة التكامل بين البرامج والنهوض بنهج متكامل للإحصاءات الاقتصادية في مجال الإحصاءات الاقتصادية الأوسع نطاقا.

المرفق الثاني

قائمة أعضاء لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة: ٢٠١٨

أفريقيا

مصر:	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
إثيوبيا:	وكالة الإحصاء المركزية لإثيوبيا
موريشيوس:	مكتب موريشيوس للإحصاءات
جنوب أفريقيا:	إحصاءات جنوب أفريقيا
تونس:	المعهد الوطني للإحصاء

الأمريكتان

كندا:	إحصاءات كندا
كولومبيا:	الإدارة الوطنية للإحصاءات
جامايكا:	معهد جامايكا للإحصاء
المكسيك:	المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا
الولايات المتحدة الأمريكية:	مكتب التعداد ومكتب إحصاءات العمالة

آسيا والمحيط الهادئ

الصين:	المكتب الوطني الصيني للإحصاءات
جورجيا:	مكتب الإحصاءات الوطني لجورجيا
إندونيسيا:	إحصاءات إندونيسيا
اليابان:	وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات
سري لانكا:	إدارة التعداد والإحصاءات
دولة فلسطين:	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

أوروبا

النمسا:	إحصاءات النمسا
الدانمرك:	إحصاءات الدانمرك
فرنسا:	المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية
إيطاليا (الرئيس):	المعهد الوطني للإحصاءات
هولندا:	إحصاءات هولندا
سويسرا:	مكتب الإحصاء الاتحادي السويسري
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية:	مكتب الإحصاءات الوطنية

أوقيانوسيا

أستراليا: المكتب الأسترالي للإحصاءات

المنظمات المؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة والكيانات والمنظمات واللجان الإقليمية

مصرف التنمية الآسيوي

مصرف التنمية الأفريقي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي

منظمة العمل الدولية

صندوق النقد الدولي

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (الأمانة)